القرار ١٥٢٦ (الدورة ١٥)

الاصلاح الزراعـــــي

ان الجمعية العامة ،

اذ تذكر ان الاصلاح الزراعي كثيرا ما يكون من الشروط الرئيسية للتحسن العام فـــــي الانتاجية الزراعية ، وان الحاجات المتوقعة والصعوبات المواجهة ما زالت تشكل عقبة خطيرة في سبيل الانماء الاقتصادى لكثير من البلدان ذات الاقتصاد المتخلف(١)، وان العلاجات اللازمة لذلك لـم تتقرر بعد ،

واذ ترى عن اقتناع ان التقارير التي قدمها الامين العام لينظرها كل من المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة ، وفقا لقرارات الجمعية رقم ٤٠١ (الدورة ٥) المتخذ في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠ ، ورقم ٥٢٤ (الدورة ٦) المتخذ في ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ ، ورقم ٥٢٦ ألف (الدورة ٧) المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٢ ورقم ٨٢٦ (الدورة ٩) المتخذ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٤ ؛ وقرارات المجلس رقم ٣٧٠ (الدورة ١٣) المتخذ في ٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٥١ ، ورقم ٥١٢ جيم (الدورة ١٧) المتخذ في ٣٠ نيسان (ابريـــل) ١٩٥٤ ، ورقم ٦٤١ باء (الدورة ٢٣) المتخذ في ٢ ايار (مايو) ١٩٥٧ ، قد تضمنت معلومـــات قيمة عن الاصلاح الزراعي ، ولكن ليس فيها اية اشارة الى ان موضوع الاصلاح الزراعي قد استوفي بحثه سواء من وجهة نظر الانماء الاقتصادى والرفاه الاجتماعي او من وجهة نظر الانتفاع الاقصى مـــن الموارد ،

واذ تدرك فائدة الدراسات المتعلقة بالعقبات التي يمتنع او يصعب بسببها تنفيذ الاصلاح الزراعي ،

١ ـ توصي بأن يستمر الامين العام ، بالتعاون مع المدير العام لمنظمة الامم المتحـــدة للاغذية والزراعة والرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة المعنية الاخرى ، في دراسة التقدم الذى احرزته البلدان التي نفذت او تقوم بتنفيذ برامج لتغيير هيكلها الزراعي ، بناء على طلبها ، وان يقدم كل ثلاث سنوات دراسة تحليلية شاملة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي لينظر فيها ـ على

---

(١) انظر : " الاصلاح الزراعي : عيوب الهيكل الزراعي من حيث هي عقبات في طريق الانماء الاقتصادى " (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : ٥١ / ٢ / ٣) .

ان تقدم الدراسة الاولى سنة ١٩٦٢ ، وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٤٢٦ (الدورة ١٤) المتخذ في ٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٧١٢ (الدورة ٢٧) المتخذ في ١٧ نيسان (ابريل) ١٩٥٥ — ومع توجيه اهتمام خاص الى اجراء دراسة انتقادية مفصلة للمشاكل الرئيسية للاصلاح الزراعي في البلدان ذات الاقتصاد المتخلف ، كما هي مذكورة في الفقرة ٥٥ من تقرير الامين العام لسنة ١٩٥٩ (١) ؛

٢ — وتوصي كذلك الامين العام باعلام الجمعية العامة في دورتها السادسة عشرة ، قبل تقديم تقريره عن عام ١٩٦٢ ، بالتقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ١٤٢٦ (الدورة ١٤) وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٧١٢ (الدورة ٢٧) ؛

٣ — وتدعو الامين العام الى ان يذكر فيما يلي ، لدى تنفيذه احكام هذا القرار ، وبعد اجراء المشاورات اللازمة عند الطلب مع الحكومات المعنية بتنفيذ برامج الاصلاح الزراعي ، وكذلك مع المدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة والرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة المعنية :

(أ) القيام بالدراسات اللازمة لتحديد العوامل الديموغرافية او القانونية او الاجتماعية او الاقتصادية او غيرها من العوامل الرئيسية التي قد تعوق او تعجل اجراء تغييرات في الهيكل الزراعي ، وتؤثر بالتالي في تطبيق التوصيات الواردة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٣٧٠ (الدورة ١٣) ؛

(ب) اجراء الدراسات القومية اللازمة لتحديد الطريقة التي يمكن بها للعوامل التربوية والمالية والعوامل المتعلقة بالميزانية ، وكذلك الاستغلال الحالي للارض ، ان تعوق او تعجل تنفيذ البرامج القومية للاصلاح الزراعي في البلدان ذات الاقتصاد المتخلف ؛

(ج) تقييم دور الجمعيات التعاونية والمؤسسات الائتمانية في تيسير برامج تغيير الهيكل الزراعي ؛

٤ — وترى ملاءمة استمرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة والوكالات المتخصصة المعنية الاخرى ، في نظر مسألة الاصلاح الزراعي لاهميتها بالنسبة الى الانماء الاقتصادي للبلدان ذات الاقتصاد المتخلف ؛

---

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة السابعة والعشرون ، المرفقات ، البند ٥ من جدول الاعمال الوثيقة م إ إ / ٣٢٠٨ .

٥ — وتعرب من جديد عن املها ، الذى اعربت عنه في قرارها رقم ١٤٢٦ (الدورة ١٤) ، في ان تقوم هيئات الامم المتحدة القائمة المختصة بالمساعدة الفنية والمالية ، واية هيئات جديدة قد تنشئها الامم المتحدة ، بمنح القدر الاكبر الممكن من المساعدة ، والدرجة العالية اللازمة من الاولوية للمشاريع المتصلة بتنفيذ برامج الاصلاح الزراعي ٠

الجلسة العامة ١٤٨
١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١١٦٠

القرار ١٥٢٧ (الدورة ١٥)

المساعدة المقدمة الى اقاليم الوصاية السابقة
والدول المستقلة الجديدة الاخرى،

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراريها رقم ١٤١٤ (الدورة ١٤) ورقم ١٤١٥ (الدورة ١٤) المتخذين في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩ ،

واذ ترى ان الزيادة الكبيرة في عدد الدول الاعضاء في الامم المتحدة والمنتمية الى القطاع المتخلف من الاقتصاد العالمي تؤكد مساس الحاجة الى التوسع الكبير في تدفق المساعدة الفنية والرأسمالية الى البلدان ذات الاقتصاد القليل النمو ،

واذ تذكر الرأى الوارد في تقرير الامين العام المؤرخ في ٣ حزيران (يونيه) ١١٦٠ ، وعنوانه " فرص التعاون الدولي لصالح البلدان المستقلة الجديدة "(١)، ومفاد هذا الرأى أن المستوى الحالي للمساعدة الفنية المقدمة الى الدول المستقلة الجديدة غير كاف بتاتا بالنسبة الى سكانها وحاجاتها ، وان من الواجب زيادة نصيبها من هذه المساعدة الى اكثر من الضعف ، وربما الى ثلاثة اضعاف ما هو عليه ، اذا اريد ان يتاح نصيب الدول الاخرى الاعضاء في الامم المتحدة والتي بلغت درجة مقابلة من الانماء ،

---

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة الثلاثون ، المرفقات ، البندان ٢ و ٤ من جدول الاعمال ، الوثيقتان م إ إ / ٣٣٨٧ والاضافة ١ ٠